

مؤتمر «المعلوماتية والحريات» في «اليسوعية»

والتعددية يبرهن على عمق الديمقراطية في البلدين». وقال رئيس الجامعة اليسوعية الأب الدكتور سليم دكاش: «إن موضوع هذا المؤتمر هو جوهر مهمة الجامعة لتدريب ليس فقط محترفين ممتازين، ولكن أيضا مواطنين محترمين. في الواقع، في ميثاق الجامعة اليسوعية، جميع أعضاء المجتمع الجامعي مدعوون للحفاظ على تطبيق القيم الاجتماعية والأخلاقية والروحية المختلفة، وفي ميثاق استخدام الإنترنت والشبكات الاجتماعية، تصر الجامعة على أن استخدام التكنولوجيات الجديدة يجب أن يحترم الحريات، حقوق الإنسان والخصوصية».

أما شدياق فقالت: «باختصار، للوصول الى التحول الرقمي بشكل فعال، نحتاج الى اعادة هيكلة للادارات العامة، وسنلعب دورا أساسيا في هذا المضمار أيضا. فالمكننة من دون اعادة هيكلة وتحديث الإدارة، يعني تعقيد حياة المواطن وتعذيبه هذه المرة الكترونيا بدل تعذيبه وجها الى وجه. لذا، فإن ترابط حلقات الحل والتطوير أمر لا بد منه. البلد لم يعد يحتمل، والمماثلة مرفوضة مرفوضة مرفوضة. الاصلاحات المقترحة لموازنة ٢٠٢٠ هي الأساس، ومحاولة الهروب منها جريمة تضاف الى الجرائم التي ترتكب بحق الوطن وما أكثرها. العملية الحسابية للموازنة أساسية، لكنها لا تلمس جوهر الواقع الحالي».

بعد ذلك، عقدت طاولة نقاش مستديرة.

افتتحت ممثلة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية الدكتورة مي شدياق مؤتمر «تحديث إدارة التحول الرقمي: إنشاء اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات» (CNIL اللبنانية)، الذي نظّمته كلية الهندسة في جامعة القديس يوسف والجمعية اللبنانية لتكنولوجيا المعلومات (LITA) في مقر الجامعة - كلية العلوم الانسانية - قاعة بيار أبو خاطر، بحضور رئيس لجنة المعلوماتية والتكنولوجيا النيابية النائب نديم الجميل.

بعد كلمة ترحيبية لمسؤولة التواصل والاعلام في الجامعة اليسوعية سينتيا غبريل، وعرض مصور عن الجامعة وكلياتها وحال التطور التي تشهدها مواكبة التطور التكنولوجي، كانت كلمة رئيسة الجمعية اللبنانية لتكنولوجيا المعلوماتية الدكتورة منى الأشقر جبور تحدثت فيها عن دور الجمعية في «الحماية وألية العمل حيث يتم الاتصال بالهيئة الوطنية لحماية البيانات ذات الطابع الشخصي والحريات، والتنسيق معها في المسائل المرتبطة بحماية الأشخاص من المعالجة الالية او اليدوية للبيانات ذات الطابع الشخصي».

بدوره، لفت ممثل رئيسة الهيئة الوطنية الفرنسية للمعلوماتية والحريات الدكتور برتران دو ماري الى أن «التعاون يكون لما فيه مصلحة البلدين، خصوصا أن هذه المسألة نتطرق الى موضوع الديمقراطية والحماية لها وللحريات الانسانية بكل أوجهها، بالتنوع الثقافي